

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/80/58
17 November 2017

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

برنامج
الأمم المتحدة
للبيئة



اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الثامنون
مونتريال، من 13 إلى 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

تقرير الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج

مقدمة

1. اجتمع الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج، الذي تشكل في الاجتماع الثامن والسبعين للجنة التنفيذية، اجتمع أربع مرات على هامش الاجتماع الثمانين. ويتألف الفريق الفرعي من ممثلي الأرجنتين، وأستراليا، والنمسا، والصين، وألمانيا، ولبنان، والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، مع قيام أستراليا بدور المنظم. كما حضر ممثلو البنك الدولي بصفة مراقبين.
2. ونظر الفريق الفرعي في تقرير التحقق لعام 2016 من إنتاج واستهلاك المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في الصين، والتقرير المرحلي لعام 2017 للمرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للصين والمرحلة الثانية المعاد تقديمها لخطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للصين.
3. البند 1 من جدول الأعمال: إقرار جدول الأعمال
أقر الفريق الفرعي جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/80/SGP/1.
4. البند 2 من جدول الأعمال: تنظيم العمل
وافق الفريق الفرعي على التنظيم التالي للعمل الذي اقترحه المنظم.

البند 3 من جدول الأعمال: المرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للصين

(أ) تقرير التحقق لعام 2016 من إنتاج واستهلاك المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية

5. قدمت ممثلة الأمانة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/80/SGP/2 وقالت إن تقرير التحقق خلص إلى أن حكومة الصين كانت في حالة امتثال لأهدافها للرقابة على إنتاج واستهلاك المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في عام 2016. وأكد التقرير تفكيك أربعة خطوط الإنتاج التي وقعت على عقود لغلق القدرة الخاملة، وخطين لديهما قدرة إجمالية بمقدار 10.500 طن متري؛ وسيتم التحقق في عام 2018 من تفكيك خطي الإنتاج المتبقيين، بقدرة إجمالية قدرها 4.000 أطنان مترية. وتضمن التقرير أيضا معلومات عن الرقابة على انبعاثات المنتج الثانوي الهيدروكلوروكربون-23، التي أشارت إلى أن ما نسبته 0,3 في المائة فقط من الهيدروكلوروكربون-23 قد تم تنفيسه؛ وأن ما نسبته 99,7 في المائة من الهيدروكلوروكربون-23 قد أحرق أو تم تجميعه أو تخزينه أو بيعه. وفيما يتعلق بمخلفات النفايات، قالت إنه تم التخلص منها بوصفها مخلفات خطرة وفقا للوائح الوطنية، ولكن الأمانة اقترحت إدراج كميات المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية الموجودة في نفايات المخلفات كإنتاج للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية الخاضعة للاستخدام المراقب في التحقيقات المستقبلية.

6. واسترعت انتباه الفريق الفرعي أيضا إلى إعادة توجيه الكمية 887,64 طن متري من القدرة المعوض عنها من الهيدروكلوروفلوروكربون-142ب إلى إنتاج المواد الأولية في إحدى الشركات. وقد أفاد البنك الدولي أن إعادة التوجيه كانت سهو وأبلغ الأمانة بأنه يجري إنشاء آلية لتعزيز رصد إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية على مستوى المصنع لمنع إعادة توجيه هذه في المستقبل. وقالت أيضا إن التقرير المرحلي عن تنفيذ المرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية أشارت إلى أن خطي الإنتاج الجديدين للهيدروكلوروفلوروكربون-142ب تم تشغيلهما لإنتاج المواد الأولية وبالتالي من المقترح أن يتم إجراء تحقق لضمان أن الخطين الجديدين كانا قد أدمجا رأسيا وتم توجيههما إلى استخدام المواد الأولية.

7. وهنا العديد من الأعضاء حكومة الصين على جهودها لخفض انبعاثات المنتج الثانوي الهيدروكلوروكربون-23 من خلال الحرق وأفضل الممارسات لخفض معدلات توليد المنتج الثانوي. وقد خفضت بدرجة كبيرة كمية المنتج الثانوي الهيدروكلوروكربون-23 الذي تم تنفيسه في الغلاف الجوي.

8. وردا على سؤال من الأعضاء، قال ممثل الأمانة إنه قبل عام 2013، لم تجمع معلومات عن الهيدروكلوروفلوروكربون-23 على نحو منتظم من جانب الصندوق المتعدد الأطراف وتم تقدير معدل توليد المنتج الثانوي الهيدروكلوروكربون-23 بنسبة 3 في المائة، وهناك تحسن في دقة البيانات. وكان الهيدروكلوروكربون-23 الذي تم تخزينه في نهاية السنة إما قد أحرق، أو تم بيعه أو تنفيسه في السنة التالية، وأن كمية الهيدروكلوروكربون-23 التي تم إحراقها في عام 2016 تضمنت بعض الهيدروكلوروكربون-23 المخزن في عام 2015. وأوضح ممثل البنك الدولي كذلك أن البنك الدولي لم يتحقق من كمية المنتج الثانوي الهيدروكلوروكربون-23 التي تم توليدها، ولكنه قدم معلومات فقط عن إدارتها وفقا للفقرة 10 من الاتفاق. وقال إنه عندما اشتركت المصانع في مشروع تدمير الهيدروكلوروكربون-23 الممول في إطار آلية التنمية النظيفة، قدمت كميات الهيدروكلوروكربون-23 المولدة في تلك المصانع إلى البنك؛ و قدمت تقديرات بنسبة 3 في المائة بالنسبة للمصانع التي لا توجد لديها مشروعات في إطار آلية التنمية النظيفة.

9. وفيما يتعلق بنفايات المخلفات ذات درجة الغليان العالية، شرحت الأمانة أنه قد تم إحراقها، أو إرسالها إلى شركات معالجة متخصصة في النفايات الخطرة من أجل التخلص منها وفقا للوائح الوطنية وبما يتماشى مع تقييمات الأثر البيئي الموافق عليها لكل مصنع. غير أن درجة تركيز المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في هذه النفايات كانت عالية (مثلا أكثر من 10 في المائة وحتى 40 في المائة) وفي الحالات التي تم فيها استرداد وإعادة استخدام هذه المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لأغراض خاضعة للرقابة، لم تحسب هذه المواد المستردة كإنتاج للمواد المستنفدة للأوزون. وفيما يتعلق بكمية نفايات المخلفات هذه، شرح البنك الدولي أنه عند النظر في الإنتاج الإجمالي لهذه النفايات في الصين، كانت هذه المخلفات في المتوسط محسوبة على أنها أقل من 1 في المائة من الإنتاج الإجمالي للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. ونظرا لكميتها الصغيرة نسبيا، وبالإشارة إلى أن البنك الدولي سيستمر في الإبلاغ

عن ممارسات التخلص من النفايات هذه في الشركات بما يتماشى مع المقرر 65/77(د)، قرر الفريق الفرعي ألا يسأل عن التحقق من المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية الواردة في هذه النفايات وأن مثل المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية هذه لا ينبغي حسابها في الإنتاج.

10. وفيما يتعلق بالتحقق من تفكيك خطي إنتاج قد وقعا على عقود غلق القدرة الخاملة، شرح ممثل البنك الدولي أنه بالرغم من أن فريق التحقق قد أكد على أن خطي الإنتاج قد تم تفكيكهما، فلم يتمكن الفريق من التحقق من أن المعدات الرئيسية قد تم تدميرها. وقال إن فريق التحقق قد تم إبلاغه بأن المعدات قد تم تفكيكها وبيعها.

11. ولاحظ العديد من الأعضاء أن المصنع قد حصل على تعويضات لتفكيك معدات إنتاجه وبالتالي ينبغي أن يتمكن من تقديم دليل على التخلص منها، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية الموجودة. وأكد البنك الدولي أن البنك الدولي سيجري تحققا آخر لتحديد مصير المعدات الرئيسية وأن حكومة الصين قد وافقت على هذا التحقق الإضافي.

12. وفيما يتعلق بعمليات التحقق في المستقبل من خطوط إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لغرض المواد الأولية، اقترح أن البنك الدولي بالإضافة إلى التحقق من الإدماج الرأسي لخطوط الإنتاج، ينبغي أن يتحقق من الترتيبات القانونية للتأكد من عدم حدوث إنتاج للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للاستخدام الخاضع للرقابة في الخطوط الجديدة. وشرحت الأمانة أن خطوط الإنتاج الجديدة قد أنشئت لإنتاج المواد الأولية ولن تصدر أي حصص لهذه الخطوط. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة نظاما لرصد إنتاج المواد الأولية من شأنه أن يغطي خطوط التشغيل الجديدة. وأشار ممثل الصين وممثل البنك الدولي إلى أن خطوط الإنتاج الجديدة هذه لم تكن مشمولة في المرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية.

13. وشرح ممثل البنك الدولي أن تكاليف دعم الوكالة قد تم حسابها على أساس عدد محدود من عمليات التحقق وأن عدد عمليات التحقق كان من المتوقع أن ينخفض مع توقف المصانع عن الإنتاج. وهذا الواقع بأن البنك الدولي وحكومة الصين قد اتفقا على إجراء تحقق لمرة واحدة لمرفقي الإنتاج لا ينبغي اعتباره سابقة بأنه سوف يتحقق من الإنتاج في مرافق جديدة أخرى.

14. وردا على سؤال عما إذا كان التحقق من المصانع الجديدة سيكون نشاطا لمرة واحدة أو يجري على أساس سنوي، قال أحد الأعضاء إنه يفضل أن تتم عمليات التحقق لمرة واحدة في جميع المصانع الجديدة، ولكن المسألة كانت إفتراضية، ويمكن أن تنتظر المناقشة الإضافية حول هذه المسألة إلى حين إنشاء مصانع جديدة.

15. وفيما يتعلق بتطبيق شرط الجزاء أو خفض الحد الأقصى من الإنتاج المسموح به للمصنع الذي أعاد توجيه كمية بمقدار 887,64 طن متري من القدرة المعوض عنها إلى المواد الأولية، أشير إلى أن الإجراء الأكثر منفعة من الوجهة البيئية سيكون من الصعب حسابه إذ أن خفض الإنتاج في المصنع لن ينتج عنه خفض عام في الحصص في الصين، وعلاوة على ذلك، لا توجد حصص لإنتاج المواد الأولية. وأشير أيضا إلى أن الجزاء البالغ 133.146 دولارا أمريكيا كان أقل كثيرا من الربح الذي يكسبه المرفق من خلال إعادة توجيه الإنتاج. وأعرب العديد من الأعضاء عن قلقهم إزاء حدوث حالة مشابهة في السنوات اللاحقة بالنظر إلى ربحية إنتاج المواد الأولية والجزاء الصغير بالمقارنة إلى التعويضات المقدمة.

16. ومع اقتراح أن جزء من السبب في سوء التوجيه هذا يرجع إلى تغيير في الإدارة في المرفق، وأن إجراءات قد اتخذت لتصحيح هذه المشكلة، أشار العديد من الأعضاء إلى أن المنتجين لا ينتجون في الغالب كل حصصهم مما يعني أن خفض المقترح في الحد الأقصى من الإنتاج قد لا يكون له تأثير عملي على المصنع. وكذلك، لم يكن له تأثير على الإنتاج لغرض الاستخدام الخاضع للرقابة على المستوى الوطني.

17. وبعد المزيد من النظر، أوصى الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج اللجنة التنفيذية بما يلي:

(أ) الإحاطة علما بتقرير التحقق لعام 2016 عن قطاع إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في الصين؛

(ب) أن تطلب من البنك الدولي:

- (1) التحقق، في عملية التحقق لعام 2017 التي ستجرى في عام 2018، من أن خطوط إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في شركتي Zhejiang Jinhua Yonghe Fluorochemical Co. Ltd. و Shangdong China Fluoro Technology Co. Ltd. التي تم التوقيع على عقود لخلق القدرة الكاملة قد تم تفكيكها وتدمير المعدات الرئيسية؛
- (2) التحقق، على أساس مرة واحدة، من أن خطي إنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون-142ب التي تم إنشاؤها في شركتي Zhejiang Jinhua Yonghe Fluorochemical Co.Ltd. و Shangdong China Fluoro Technology Co. Ltd. قد أدمجا رأسيا مع إنتاج مرافق المصب وأن جميع المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية المنتجة في الخطوط الجديدة ستكون للاستخدام كمواد أولية؛
- (ج) تطلب كذلك إلى البنك الدولي أن يدرج في عمليات التحقق في المستقبل تقريرا عن حالة الهيدروكلوروكربون-23 التي تم تخزينه في السنوات السابقة، بما في ذلك الكميات التي تم إحراقها، وبيعها وتنقيتها؛
- (د) تطبيق شرط الجزاء في الاتفاق على أساس أن 887,64 طنا متريا من قدرة إنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون المستعاض عنه قد تم توجيهها نحو المواد الأولية من جانب مرفق شركة Changshu 3F Zhonghao New Chemical Material Co. Ltd، مع ملاحظة أن:

- (1) تم احتساب الجزاء عند 0,15 دولارا أمريكيا للكيلوغرام، مما نتج عنه مبلغ 133.146 دولارا أمريكيا سيتم إعادته إلى الصندوق المتعدد الأطراف من خلال الصين والبنك الدولي؛
- (2) وأن حكومة الصين كانت تحسن من نظامها لرصد فحص أمور من بينها سجلات مصنع لإنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، والمبيعات للاستخدام الخاضع للرقابة والاستخدام كمواد أولية، والتغييرات في مستويات المخزونات، وكانت تحسن من الآلية لمنع توجيه قدرة الإنتاج نحو المواد الأولية في المستقبل.

(ب) التقرير المرحلي لعام 2016

18. عرض ممثل الأمانة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/80/SGP/3 وقال إن حكومة الصين كانت مستمرة في تنفيذ نظام التراخيص والحصص للرقابة على إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وقد أعطيت الأولوية للغلق الدائم لقدرة الإنتاج. ونظرا لأن بعض أنشطة المساعدة التقنية كانت جارية، ومزيد من الوقت اللازم لتفكيك خطوط الإنتاج، فقد طلبت حكومة الصين تمديدا للمرحلة الأولى حتى نهاية عام 2018.

19. وردا على تساؤل عما إذا كان خفض انبعاثات الهيدروكلوروكربون-23 قد أخذ في الحسبان إغلاق المصنع، شرح ممثل الأمانة إنه بعد غلق خطوط الإنتاج، تمت إزالة كل من الهيدروكلوروفلوروكربون-22 والهيدروكلوروفلوروكربون-23. وردا على تساؤل آخر عن التقارير المستحقة عن أنشطة المساعدة التقنية بشأن الرقابة على انبعاثات المنتج الثانوي الهيدروكلوروكربون-23، قال ممثل البنك الدولي أن التقارير ستتاح إلى الاجتماع الحادي والثمانين. وكذلك ذكرت الميسرة الفريق الفرعي بإلغاء دراسة عن تكنولوجيا تحويل الهيدروكلوروكربون-23 وبناء عليه، سيقدم تقرير واحد فقط إلى الاجتماع الحادي والثمانين [وفقا للمقرر 17/79(ب)(2)].

20. وأشار إلى مبلغا قدره 19,5 مليون دولار أمريكي تقريبا لم يتم صرفه حتى الآن وتساءل الأعضاء عن سبب حجز مكتب التعاون الاقتصادي الخارجي/ وزارة حماية البيئة لهذا الرصيد الضخم. وشرح ممثل البنك الدولي أن

الرصيد اشتمل على صرف أموال كثيرة تتعلق بغلق الإنتاج وبعض مخصصات لأنشطة المساعدة التقنية. ولم يتم تخصيص حوالي 1,3 مليون دولار أمريكي.

21. وفيما يتعلق بالإبلاغ عن الأنشطة التي أجريت في إطار وحدة إدارة المشروع، أشير إلى أن ميزانية هذه الوحدة كان من الصعب تقسيمها إذ أن أموال وحدة إدارة المشروع من قطاعات عديدة كانت مجمعة معا ومنفقة على أنشطة الإنتاج وأنشطة الاستهلاك على حد السواء.

22. ووزعت الأمانة قائمة بالأنشطة التي يتم إجراؤها بواسطة وحدة إدارة المشروع قدمت إلى الاجتماع السادس والسبعين غطت قطاعي الإنتاج والاستهلاك على السواء. وبينما كانت القائمة للأنشطة المقررة في إطار المرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وخطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، فهي ستطبق أيضا على المرحلة الثانية من هاتين الخطتين بما يتناسب مع مستوى التمويل الإجمالي. ولاحظ الأعضاء أنه بالرغم من أن مبلغا قدره 4,75 مليون دولار قد أدرج في الميزانية بواسطة مكتب التعاون الاقتصادي الخارجي/ وزارة حماية البيئة لصالح وحدة إدارة المشروع، فمع صغره ما زال يمثل مبلغا ضخما من الأموال. وبينما قد يكون من الصعب تقديم تلك المعلومات بأثر رجعي، هناك حاجة إلى وضع نظام منتظم لتتبع نفقات وحدة إدارة المشروع في المستقبل.

23. وشرح عضو آخر أن مبلغ 4,75 مليون دولار أمريكي كان المبلغ الإجمالي المنصرف على مدى خمس سنوات لدعم وحدة إدارة المشروع. وهذه الأرقام لم تتغير كثيرا كل سنة وتمثل تكلفة الاحتفاظ بعشرة موظفين وإجراء الأنشطة في قطاع الإنتاج في وحدة إدارة المشروع. ونظرا لتجميع الأموال المستلمة، فمن الصعب تقديم حساب مفصل عن حجم العمل المنفذ في كل نشاط من الأنشطة، ولكن يمكن تقديم نسب مئوية.

24. وشرح أن اللجنة التنفيذية لم تطلب النفقات لوحدة إدارة المشروع لكل شريحة من كل قطاع ولكن النفقات التي تغطي جميع القطاعات في كل سنة.

25. وردا على تساؤل عن عمليات مراجعة الحسابات، شرح ممثل البنك الدولي أن المراجعة كانت للمشروعات التي نفذها مكتب التدقيق الوطني في الصين (CNAO) وأن معايير التدقيق فيه كانت مقارنة بالمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وأكد استخدام نفس المراجعين كل سنة وأنهم يراجعون فقط المشروعات التي يدعمها الصندوق. ولم يقوموا بأي مراجعة لمكتب التعاون الاقتصادي الخارجي/ وزارة حماية البيئة، وأن مثل هذه المراجعة ستجربها وزارة حماية البيئة حسب الضرورة. وأشير إلى أن مراجعة الحسابات التي أجراها البنك الدولي لم تتناول كيفية صرف مكتب التعاون الاقتصادي الخارجي/ وزارة حماية البيئة التمويل للنسبة التي حصل عليها وهي 5 في المائة.

26. وقدم البنك الدولي توزيعا للأرصدة المحتجزة لدى مكتب التعاون الاقتصادي الخارجي/ وزارة حماية البيئة. وشرح ممثل البنك الدولي أن مبلغ 16,78 مليون دولار أمريكي يمثل التمويل المستحق دفعه إلى الشركات من أجل غلق القدرة الخاملة والإنتاج، ومن المتوقع صرفه قبل نهاية عام 2017. وطلبت الصين تمديدا للمرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية من أجل استكمال بعض الأنشطة الجارية، بما في ذلك إصدار حصص الإنتاج عند نفس المستوى كما في عام 2017، واستكمال غلق مشروعات الإنتاج واستكمال الأنشطة التقنية المتبقية المذكورة في الفقرة 7 من الوثيقة.

27. ومع الإشارة إلى الأرصدة المتبقية البالغة 1,3 مليون دولار أمريكي، تم الإعراب عن القلق بأن تمديد المرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية سينتج عنه صرف أموال على الأنشطة التقنية التي لم توافق عليها اللجنة التنفيذية.

28. وأشير إلى أنه بالنظر إلى تمديد الاتفاق، قد تحتاج حكومة الصين إلى عقد اجتماع تنسيق بين أصحاب المصلحة وينبغي تقديم مبلغ 40.000 دولار أمريكي لهذه الطوارئ.

29. وأوصى الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج اللجنة التنفيذية بما يلي:

- (أ) الإحاطة علما بالتقرير المرحلي لعام 2017 لتنفيذ خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية (المرحلة الأولى) للصين؛
- (ب) الإحاطة علما كذلك بأن ما قيمته 6.264 دولارا أمريكيا من الفائدة المتركمة سيتم خصمه من الشريحة الأولى من المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية عند الموافقة عليها؛
- (ج) أن توافق، عند استلام طلب رسمي، على تمديد تنفيذ المرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية حتى 31 ديسمبر/ كانون الأول 2018، وأن تطلب إلى البنك الدول أن يعيد الأرصدة من المرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وأن يقدم تقرير إتمام المشروع إلى الاجتماع الأول في عام 2019، وأن توافق على مبلغ طوارئ يصل إلى 40.000 دولارات أمريكيا لأنشطة التنسيق، على أساس الفهم أنه لن يكون هناك أي زيادة إضافية في النفقات المقررة لأنشطة المساعدة التقنية ما لم توافق اللجنة التنفيذية على خلاف ذلك؛
- (د) وأن تطلب من الأمانة أن تعمل مع الصين من خلال اليونديبي، بصفته الوكالة المنفذة الرئيسية لخطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، ومن خلال البنك الدولي، بصفته الوكالة المنفذة الرئيسية لخطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، أن يعدا، بحلول الاجتماع الحادي والثمانين، نموذج تقرير مالي للنفقات السنوية لوحدة إدارة المشروع بالعلاقة إلى قطاعي الإنتاج والاستهلاك.

البند 4 من جدول الأعمال: خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للصين (المرحلة الثانية)

30. عرض ممثل الأمانة الوثائق UNEP/OzL.Pro/ExCom/80/SGP/4، والتصويب الأول والإضافة الأولى، وقال إن البنك الدولي أعاد تقديم المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية إلى الاجتماع الحالي، مع مشروع اتفاق وخطة التنفيذ السنوية لعام 2018. وكان التغيير الرئيسي هو أن المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية ستعالج الآن كمية إضافية قدرها 508,87 طن من قدرات استنفاد الأوزون لخفض الحصص المرتبطة بالشركات التي لم تستوف تقييم الأثر البيئي، مما نتج عنه إزالة إجمالية بمقدار 16.297 طن من قدرات استنفاد الأوزون. وشدد البنك الدولي على أهمية الموافقة على المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في الاجتماع الثمانين، إذ أنه سيكون من الصعب أن تضمن الحكومة أمثالها في قطاع الاستهلاك عن طريق زيادة حصص صادراتها. وقد يكون لذلك تأثير على تنفيذ إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في بلدان أخرى من بلدان المادة 5.

31. ومن أجل مساعدة الفريق الفرعي، لخصت الأمانة السيناريوهات الأربعة المقدمة إلى الاجتماع التاسع والسبعين وقدمت سيناريوهين إضافيين على أساس افتراضات مختلفة لتوزيع الشريحة والجدول الزمني للإزالة في بروتوكول مونتريال. وقد استخدم السيناريو الخامس افتراضات مماثلة للافتراضات الواردة في السيناريو الثالث. وكان الاختلاف الأساسي بينهم هو أن السيناريو الخامس اتبع الجدول الزمني للإزالة في بروتوكول مونتريال وافترض تخفيضا تناسيبيا لجميع المواد؛ بينما اتبع السيناريو الثالث الجدول الزمني للإزالة المعجلة المقترح من حكومة الصين. ولاحظت الأمانة أيضا أن توزيع التمويل في اتفاقات المواد الكلوروفلوروكربونية لم يكن أماميا وثابتا نسبيا وأعدت سيناريو سادس استنادا إلى الجدول الزمني للإزالة في بروتوكول مونتريال. وعلى خلاف جميع السيناريوهات الأخرى، ففي السيناريو السادس، ستكون التعويضات حسب إزالة الطن المتري هي نفسها بغض النظر عن السنة التي حدث التخفيض فيها. وكما هو الحال في السيناريوهات الأخرى، افترض السيناريو السادس توافر التمويل بمبلغ 290 مليون دولار أمريكي لإزالة الإنتاج المتبقي من المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في الصين.

32. وعقب المناقشة، قالت الميسرة إنه بينما يبدو أنه سيكون من الممكن الموافقة على المرحلة الثانية في الاجتماع الحالي، سيكون من المفيد للأعضاء تزويد الصين والبنك الدولي بإرشادات إضافية بشأن العناصر التي يمكن تغييرها في مشروع معدل. واقترح أن البنك الدولي ينبغي أن يولي اهتماما خاصا لسيناريو التمويل السادس المقترح من الأمانة؛ وتمت ملاحظة أن هناك قدر كبير من التمويل الأمامي في المقترح واقترح بأنه ينبغي أن يكون هناك توزيعا أكثر توازنا لشرائح التمويل. واقترح أيضا ألا يكون هناك تداخل بين شرائح التمويل في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة. والصياغة المتفق عليها لغلق المصانع المستخدمة في المرحلة الأولى ينبغي اتباعها أيضا في المرحلة الثانية.

33. ولاحظ ممثل الصين أن المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية قد تمت مناقشتها في الاجتماع التاسع والسبعين، وأن المقترح المعدل في ضوء تلك المداولات قد أعيد تقديمه إلى الاجتماع الحالي حيث تمت مناقشته بيجاز مرة أخرى. وشرح أن عدم الموافقة على المرحلة الثانية في الاجتماع الحالي قد يكون له عواقب خطيرة. وستحتاج الصين إلى خفض استهلاكها في عام 2018، ولكن بدون الموافقة على المرحلة الثانية لن يكون هناك خفض مقابل في قطاع الإنتاج مما قد يكون لها تأثير على امتثال الصين وعلى امتثال بلدان أخرى لتخفيضاتها في الاستهلاك.

34. وأعرب الفريق الفرعي عن تعاطفه مع حكومة الصين ولاحظ أن إعادة الأموال غير المنفقة من جانب الصين بالعلاقة إلى المرحلة الأولى كانت بمثابة تدبير لبناء الثقة. وكانت خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للصين أكبر مشروع توافق عليه اللجنة التنفيذية، وينبغي النظر بعناية في تمويله. وما زالت هناك شواغل إزاء المبلغ الكبير لتمويل الشرائح الأمامية في المقترح واقترح أن يتم التوازن بين الشرائح على نحو أفضل. غير أن الفريق الفرعي كان على ثقة بأن الآراء المعرب عنها في الاجتماعين التاسع والسبعين والثمانين قد أخذت في الحسبان في المقترح المعدل وسيكون من الممكن تقديم توصية بشأن المقترح في الاجتماع الحادي والثمانين.

35. وأوصى الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج للجنة التنفيذية بما يلي:

(أ) الإحاطة علما بتقديم المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/80/SGP/4؛

(ب) إرجاء النظر في المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وأن ترحب بتقديم مقترح مشروع معدل إلى الاجتماع الحادي والثمانين أخذ في الحسبان المناقشات التي دارت خلال الاجتماعين التاسع والسبعين والثمانين، وخاصة بالعلاقة إلى الشرائح الأمامية.

البند 5 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

36. لم تثر أي مسائل أخرى.

البند 6 من جدول الأعمال: اعتماد التقرير

37. استعرض المنظم هذا التقرير.

البند 7 من جدول الأعمال: اختتام الاجتماع

38. اختتم اجتماع الفريق الفرعي في الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم 17 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017.